

European policy in the face of the reflections of the crisis Ukrainian-Russian 2022 on European Energy security



Received: 16/10/2023; Accepted: 09/01/2024

Seif-eddine KABOUCHE

Contracts and business law laboratory ,Faculty of law, Constantine 1 University (Algeria),

السياسة الأوروبية في مواجهة انعكاسات الأزمة الأوكرانية الروسية 2022 على أمن الطاقة الأوروبي

الكلمات المفتاحية:

أمن الطاقة ؛
العملية العسكرية ؛
روسيا ؛
الاتحاد الأوروبي ؛
أوكرانيا

ملخص

يعد أمن الطاقة أبرز التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي خاصة بعد العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا فيفري 2022، حيث كان لتلك العملية العسكرية انعكاسات خطيرة على أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي و إن كان بدرجة متفاوتة من دولة إلى أخرى، و هو ما فرض على دول الاتحاد تكثيف الجهود و العمل بشكل جماعي لتلبية احتياجاتها من الطاقة، و الحد من الانعكاسات السلبية لانعدام أمن الطاقة على كافة الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الفاعلة من خلال تنويع مناطق و مصادر الإمداد عبر إيجاد موردين جدد، و اللجوء إلى موارد الطاقة البديلة و التسيير العقلاني لمخزونات الطاقة الحالية، و هي الإجراءات التي كانت كفيلة لدول الاتحاد من تجاوز تلك الانعكاسات الخطيرة على المدى القريب لتأثير العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

Abstract

Energy security is the most prominent challenge facing the European Union, especially after the Russian military operation in Ukraine in February 2022, as that military operation had serious repercussions on the energy security of the European Union countries, albeit to a varying degree from one country to another, and this is what was imposed on the EU countries. Intensifying efforts and working collectively to meet its energy needs, and reducing the negative repercussions of energy insecurity on all political, economic and social aspects, by taking a set of effective measures by diversifying regions and sources of supply by finding new suppliers, and Resorting to alternative energy resources and rational management of current energy reserves, which are measures that were enough for the countries of the Union to overcome these dangerous repercussions in the near term of the impact of the Russian military operation in Ukraine.

Keywords:

Energy security ;
Military operation ;
Russia ;
European Union ;
Ukraine

* Corresponding author, e-mail: kabouche.seifeddine@umc.edu.dz

Doi:

مقدمة

يعد أمن الطاقة أحد المواضيع الرئيسية في العلاقات الدولية بإعتباره أحد أبعاد مفهوم الأمن، و هو يحظى بأهمية بالغة لدى دول الإتحاد الأوروبي التي تعاني نقصا في مصادر الطاقة فهي تعتمد بالأساس على الخارج في لتلبية احتياجاتها من الطاقة، و تعد روسيا المورد الرئيسي لاحتياجات الدول الأوروبية من الطاقة (النفط و الغاز) و التي تمر أغلبية إمداداتها عبر أوكرانيا، و هذا الاعتماد الأوروبي على الطاقة الروسية جعل أمنها الطاقوي يرتبط بشكل وثيق بالطاقة الروسية، و التي عمدت على توظيف الطاقة في ممارسة النفوذ تجاه دول الإتحاد الأوروبي في العلاقات السياسية و الاقتصادية و توظيفها كأداة ضغط في حل مختلف المشاكل و الأزمات التي تواجه الطرفين. و لعل من أبرز الأزمات التي واجهت روسيا و الإتحاد الأوروبي هي أزمة أوكرانيا و التي كانت لها انعكاسات خطيرة على أمن الطاقة الأوروبي، حيث تعتبر أوكرانيا دولة ممر لإمدادات الطاقة الروسية لأوروبا و أي أزمة فيها تشكل تهديد مباشرا لأمن الطاقة في أوروبا، و هذا ما أثبتته الأزمات المتعاقبة لأوكرانيا التي بالعديد من الأزمات خلال الفترة الممتدة ما بين (2004-2022) نتيجة للصراع الروسي الغربي للتأثير على الخارطة السياسية فيها، و قد شهدت الأزمة الأوكرانية تطورا خطيرا بضم روسيا لجزيرة القرم في مارس 2014، و لم تكتفي روسيا بذلك فقد استمرت طيلة الفترة الممتدة من (2014-2022) في دعم المتمردين الموالين لها في أوكرانيا.

و بذلك فقد استمرت الأزمة بشكل متقطع طيلة السنوات الماضية، و قد ازدادت حدة الأزمة بعد التقارب الأوكراني و حلف الشمال الأطلسي و رغبة القيادة الأوكرانية في الانضمام إلى الحلف، و هو الأمر الذي زاد من المخاوف الأمنية و الإستراتيجية لروسيا التي أعلن رئيسها فلاديمير بوتين و في أواخر فيفري 2022 عن انطلاق عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا، و في ظل العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا توالى ردود الفعل الإقليمية و الدولية التي أدانت روسيا استنكرت أفعالها، و ما تبعها من فرض العديد من العقوبات الاقتصادية على روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، تلك العملية كانت لها العديد من التداعيات على أمن الطاقة في أوروبا و هو الأمر الذي نطلب توحيد الجهود الأوروبية و تكثيفها للحد من خطورتها على كافة الجوانب. و نظرا لأهمية الموضوع نطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة السياسات الأوروبية في مواجهة تداعيات الأزمة الأوكرانية 2022 على أمن الطاقة الأوروبي؟

و للإجابة على هذه الإشكالية فقد تم تقسيم الموضوع إلى مبحثين فقد تطرقنا في (المبحث الأول) إلى الإتحاد الأوروبي و مسألة أمن الطاقة، (المبحث الثاني) انعكاسات الحرب الأوكرانية الروسية على أمن الطاقة الأوروبي و السياسات الأوروبية لمواجهتها.

المبحث الأول: الإتحاد الأوروبي و أمن الطاقة

تعد دول الإتحاد الأوروبي من أكثر الدول استهلاكا للطاقة في العالم، لذلك فإن تلك الدول تواجه العديد من التحديات لضمان أمنها الطاقوي، على اعتبار أن إنتاج تلك الدول من الطاقة يعد غير كاف لتلبية احتياجاتها الكبيرة من الطاقة، كما أن تبعيتها الكبيرة لروسيا في مجال الطاقة باعتبارها المورد الرئيسي للطاقة في أوروبا يجعل الأمن الطاقوي الأوروبي رهينة بيد روسيا. لذا سنعمد من خلال هذا المبحث إلى بيان أمن الطاقة الأوروبي (مطلب أول)، واقع قطاع الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي (مبحث ثاني).

المطلب الأول: أمن الطاقة الأوروبي

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى بيان مفهوم أمن الطاقة (فرع أول)، ثم نتناول البعد الاستراتيجي لمفهوم أمن الطاقة الأوروبي (فرع ثاني).

الفرع الأول: مفهوم أمن الطاقة

سوف نتطرق من خلال هذا الفرع إلى تحديد مفهوم أمن الطاقة، إلى جانب بيان محددات أمن الطاقة من خلال ما يلي:

أولاً: تعريف أمن الطاقة

أمن الطاقة مصطلح يستعمل غالبا و لكن من دون تعريف دقيق له¹، مع تزايد الصراع الدولي على مصادر الطاقة و تأمين إمداداتها في ظل ندرتها و تزايد الطلب عليها خلال العقود القادمة، برزت أهمية مفهوم "أمن الطاقة" الذي أضحي مؤخرا مصطلحا واسعا متعدد الأبعاد و ينطوي على جملة من الدلالات السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية. فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقع كثير من التقارير و الدراسات الإستشرافية سيكون محوره الطاقة؛

لصعود قوى ناشئة على الساحة الدولية يكمن مصدر قوتها في نموها الاقتصادي الذي يحتاج إلى مصادر الطاقة لاستمرار هذا النمو وتعزيز المكانة الدولية.²

و قد ارتكزت المقاربة التقليدية لمفهوم أمن الطاقة على أمن العرض Security Of Supply، أي ضمان توفر الإنتاج الكافي من موارد الطاقة و بأسعار في متناول الجميع. فجوهر أمن الطاقة هو ضمان دخول النفط و الموارد الأخرى، و توافرها بطريقة كافية و أمينة.³

تختلف تعاريف ومفاهيم أمن الطاقة من دولة إلى أخرى حسب نظرتها للمفهوم و احتياجاتها الأساسية فتعرفه الولايات المتحدة الأمريكية على تنوع مصادر الطاقة الخارجية وطرق إمداداتها والاستثمار في بدائل الطاقة والتنقيب والبحث عن النفط والغاز في أمريكا والمناطق التي تسيطر عليها.⁴

ولهذا تعرف الوكالة الدولية لأمن الطاقة على أنه: "تواصل الاستقرار في الإمدادات ضمن مستوى الأسعار المقبولة التي هي في المتناول، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة"، وترى الوكالة أن لأمن الطاقة وجوها عدة فهو على المدى البعيد مرتبط بصورة أساس باستمرار الاستثمارات في إمدادات الطاقة تماثيا في الوقت ذاته مع التطورات الاقتصادية والحاجات البيئية، وفي المدى القصير يعني أمن الطاقة استجابة سوق الطاقة العالمية للتغيرات المفاجئة في الطلب والعرض.⁵

في حين يعرفه البنك الدولي بأنه: " ضمان إنتاج الدول للطاقة و استخدامها في ضوء توافرها بتكلفة معقولة من أجل تحقيق هدفين هما: تسهيل النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى خفض مستوى الفقر، أما الهدف الثاني فيتمثل في التحسين المباشر لمستويات معيشة المواطنين للوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة"⁶.

تبرز روسيا التي تعتبر من بين الدول الكبرى المصدرة للطاقة نهج سياسة أكثر تفصيلا لأمن الطاقة، وأمن الطلب على وجه الخصوص. تعرف عقيدة أمن الطاقة التي اعتمدها روسيا الاتحادية مؤخرا (Minenergo 2019) أمن الطاقة: " بأنه الوضع الذي يتم بموجبه حماية اقتصاد الدولة وسكانها من تهديدات الأمن القومي في مجال الطاقة، إذ يمد المستهلكين بأنواع الوقود والطاقة التي تتماشى مع المتطلبات المحددة في تشريعات روسيا الاتحادية، ويتم الوفاء بعقود التصدير والالتزامات الدولية للإتحاد الروسي"⁷.

إن تعريف أمن الطاقة- يتصف على أنه توافر كميات من الطاقة بأسعار في متناول الجميع- بأنه شديد الاتساع دون أن يحدد الفارق بين كل من الدول المصدرة و المستوردة في تعريفها لأمن الطاقة. و نظرا لما سدهه سوق الطاقة الدولية بعد الأزمة النفطية لعام 1973 من مجموعة أزمات و تحولات لم ترتبط بوقف الإمدادات، تطلب إعادة النظر في المفهوم التقليدي لأمن الطاقة.⁸

ثانياً: محددات أمن الطاقة

يرتبط أمن الطاقة بمجموعة من المحددات التي تحمل الدول على تبني سياسات و أدوات مختلفة على الصعيد القومي و الدولي، و تتبلور تلك المحددات في:

- الإختلالات القائمة بين ميزان العرض الطلب على الطاقة بنسبة 56% بين عامي 2010 – 2040.
- القيود على إمدادات الطاقة و التي تشمل قيود قهرية نتيجة نضوب مصدر الطاقة أو ظروف داخلية للدولة المصدرة، و قيود على الصادرات بالاتفاق بين مجموعة الدول المنتجة لتقليل العرض.⁹
- الهجمات الإرهابية على مصادر الطاقة و استهداف البنى التحتية للطاقة في الدول المنتجة للنفط و الغاز الطبيعي بغية استهداف الدول المستهلكة الكبرى للطاقة، مثل ما حدث من تنظيم القاعدة بعد العام 2001 عندما تبنت إستراتيجية الجهاد الاقتصادي لضرب عصب العدو من إمدادات الطاقة.
- التحديات الخاصة بالشركات العالمية للنفط التي تحد من قدرتها و فعاليتها في الدول المنتجة و منها التهديدات الأمنية التي تتعرض لها عند حدوث تغير جوهري في البيئة الأمنية و السياسية للدول المنتجة، بالإضافة إلى التقلبات السياسية التي تهدد عقود استثمار تلك الشركات.¹⁰
- الحمائية، وتشمل العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون الوصول إلى الأسواق.
- العقوبات التي تتراوح ما بين حظر الصادرات والقيود التكنولوجية والمالية والاستثمارية للتعاون.
- التحولات في تشريعات أسواق استيراد الطاقة.

و إن تصنيف هذه المخاطر يمكن التوسع فيها بحسب نوع الوقود والمنطقة الجغرافية، كما يمكن للتقسيم الجغرافي المحتمل أن يميز بين الأسواق المحلية والعالمية (بحسب الدول الفردية أو مجموعات الدول أو المناطق) بالإضافة إلى مناطق العبور. ويمكن لمثل هذا التصنيف أن يسهم في إثراء استراتيجيات الوقاية والتخفيف من خلال التمييز بين المخاطر القابلة وغير القابلة للتنوع (النظامية)¹¹.

إن النقاط المشار إليها أعلاه تبين لنا المحددات الأساسية لأمن الطاقة على المستوى العام ولكن هاته المحددات لا تعبر عن أمن الطاقة لكل الدول على اختلاف وضعها الطاقوي فالدول المنتجة للطاقة لا يتحدد أمنها الطاقوي وفق نفس الآليات التي تحدد أمن الطاقة في الدول المستهلكة والغير منتجة للطاقة حيث تعتبر محددات السوق العالمية والانتقال الطاقوي من بين أهم المحددات التي ترسم الشكل العام لأمنها الطاقوي¹².

الفرع الثاني: البعد الاستراتيجي لمفهوم أمن الطاقة الأوروبي

إن أمن مفهوم أمن الطاقة يقوم لدى دول الاتحاد الأوروبي – باعتباره زبونا مستوردا - على ضرورة تحرير أسواق الطاقة، كما يتضمن أمن الطاقة الأوروبي تصور يقوم على ضرورة استمرارية الإمدادات من مصادر موثوقة و بأسعار معقولة و بشكل مقبول بيئيا¹³. و تعرفه المفوضية الأوروبية: (أمن الطاقة هو القدرة على ضمان حاجيات الطاقة الضرورية المستقبلية عن طريق المصادر المحلية، و التي تعمل وفق الشروط المقبولة اقتصاديا، و إبقائها كاحتياجات إستراتيجية، و هذا من خلال كسب مصادر خارجية مستقرة و سهلة الوصول إليها و زيادة المخزونات الإستراتيجية)¹⁴.

حددت الوثائق الصادرة من المفوضية الأوروبية الخاصة بإستراتيجية الطاقة أن مفهوم أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي يقوم على أربع دعائم رئيسية وهي على النحو الآتي:

- إدارة الطلب: معنى تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان، وفي هذا السياق بدأ طرح مفاهيم تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة.
- التنوع في مصادر الطاقة: الأمر الذي من شأنه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها.
- تجنب الأزمات في سوق الطاقة: انطلاقاً من قناعة مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلب أن تكون السوق منظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات.
- التحكم بالعرض الخارجي: من خلال الدخول في شراكات إستراتيجية مع الدول المنتجة الرئيسية التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تأمين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي¹⁵.

بموجب المادة 194 من اتفاقية لشبونة الاتفاقية حول طريقة عمل الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في 01

ديسمبر 2009 رسمياً تبني " سياسة طاقوية أوروبية موحدة"، و أهم أهداف هذه السياسة هي إقامة شراكات إستراتيجية مع الدول الطاقوية المنتجة و دول عبور الطاقة، من أجل تحقيق هذه الأهداف الأساسية تم تبني خطة عمل تركز على المستوى الثنائي من أجل تحقيق اندماج بين الأسواق الأوروبية و الأسواق الأخرى و مواصلة تحسين الشراكة الطاقوية الإستراتيجية مع الدول المنتجة للطاقة¹⁶.

أصبح مفهوم أمن الطاقة في أوروبا معضلة حقيقية، خصوصا بعد التوسع الأوروبي و إنضمام دول من أوروبا الشرقية، فلم يعد من السهل توفير موارد الطاقة لتلبية احتياجات دول الاتحاد الأوروبي منها¹⁷. فرغم الإستراتيجية الأوروبية المعلنة بشأن الطاقة، إلا أن هناك صعوبة كبيرة في إيجاد رؤية أوروبية موحدة للطاقة يتفق عليها كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. حيث تتبنى كل دولة عضو مفهومها الخاص بأمن الطاقة. فمثلا ترفض فرنسا أية تدخل من خارج أو داخل الاتحاد الأوروبي في تنظيم أو استهلاك الطاقة النووية للدولة الفرنسية. و هو ما تطبقه بعض الدول الأخرى على النفط و الغاز الطبيعي؛ مثل بريطانيا و هولندا. بينما تطرح دول أخرى مثل إيطاليا و النمسا – و هي دول غير نووية – لفكرة شراكة جيرانها من الدول النووية في الاستفادة من الطاقة النووية المتوفرة لديها¹⁸.

المطلب الثاني: واقع قطاع الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي

سننظر في هذا المطلب إلى موارد الطاقة لدى دول الاتحاد الأوروبي (فرع أول)، احتياجات الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي (فرع ثاني).

الفرع الأول: موارد الطاقة لدى دول الاتحاد الأوروبي

إن الإمكانيات الطاقوية للاتحاد الأوروبي تتمثل فيما يملكه من موارد طاقوية و التي تتركز عليها اقتصادياته الداخلية و علاقاته الخارجية، هذا فضلا على تأثيراتها السياسية و الإستراتيجية، فمثلا في مجال احتياطات النفط نجد أن أغلب الدول الأوروبية لا تملك سوى احتياطات ضئيلة حيث لا تتعدى نسبة احتياطي هذا المورد المتوفر لها مقارنة بالاحتياط العالمي 1.7% و هي نسبة ضئيلة مقارنة بما تستهلك دول الاتحاد من المورد؛ حيث أن الإتحاد الأوروبي حوالي 20% من الطاقة المنتجة في العالم مع احتياطي ضعيف¹⁹.

و تشير أغلب الإحصائيات إلى أن الإنتاج الأولي من الطاقة داخل دول الاتحاد الأوروبي عام 2013 قد بلغ مقدار 790.000 كيلو طن معادل نفط (ktoe)، أي بانخفاض مقارنة مع عام 2012 قدره 0.7%؛ أين تم تسجيل أكبر نسبة انخفاض من الوقود الصلب 6.2%، تليها المنتجات البترولية بنسبة انخفاض بلغت 5.9% و التي هي أخذة في التراجع

سنة تلوى أخرى، ثم ليليتها انخفاض في إنتاج الغاز بنسبة 1.1% و كذا الطاقة النووية بنسبة انخفاض قدرها 0.6% و جاءت الزيادة الوحيدة في قطاع الطاقات المتجددة بزيادة قدرها 6.6% 20.

و يمكن الإشارة إلى تراجع إنتاج دول الاتحاد الأوروبي للطاقة على امتداد الفترة (2003-2013) بنسبة كبيرة، حيث تراجع إنتاج النفط بنسبة قدرها 54%، بينما تراجع إنتاج الغاز بنسبة قدرها 34.6%، في حين تطور إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة قدرها 84%. في حين نجد بأن إنتاج الطاقة النووية في مجموع دول الاتحاد الأوروبي يساهم في نسبة مهمة في إجمالي لتناج الطاقة الأوروبي، حيث تساهم هذه الطاقة بنسبة قدرها 28.7% من مجموع إنتاج الطاقة عام 2013، تليها الطاقة المتجددة بنسبة قدرها 24.3%، و مختلف أنواع الوقود الصلب بنسبة قدرها 19.7%، و الغاز الطبيعي بنسبة قدرها 16.7%، و منتجات البترول بنسبة 9.1%، و النفايات غير المتجددة 1.5% 21.

و بحسب ما تشير إليه الإحصاءات فإن الإنتاج المحلي للاتحاد الأوروبي من الطاقة في عام 2020 تبلغ ما يزيد عن 24027 بيتاجول، و قد ساهمت الطاقات المتجددة بالنسبة الأكبر في إنتاج الطاقة بحصة 40.5%، تليها الطاقة النووية بحصة 30.5%، و الوقود الأحفوري الصلب بحصة 14.6%، و الغاز الطبيعي بحصة 7.2%، و النفط و المنتجات البترولية بحصة 3.7%، و النفايات غير المتجددة بحصة 2.4% 22.

تتراكم الدلائل على أن الاتحاد الأوروبي يعاني من عجز الطاقة المستديم وهو ما يدفعه إلى البحث باستمرار عن تأمين إمدادات الطاقة الأولية من الخارج، وبالرغم من أن دول حزام الطاقة المحيطة به تشكل المصدر الأساسي لإمداداته من النفط والغاز الطبيعي إلا أن الاتحاد الأوروبي يستمر في البحث عن موردين أمنين وجديرين بالثقة خارج حزام الطاقة لتقليص فجوة الطاقة التي لا تتوقف عن الاتساع 23.

تتفاوت درجة التبعية الطاقوية في الاتحاد الأوروبي من عضو إلى آخر حسب تنوع أشكال الطاقة ومدى القرب أو البعد الجغرافي من مصدر الطاقة ومدى وجود البنية التحتية أيضاً، الثابت أن معظم دول أوروبا الشرقية تعتمد على روسيا كمورد رئيسي للنفط والغاز الطبيعي، ولذلك يمثل ارتفاع عدد الدول الأوروبية التي تعتمد على مصدر جغرافي واحد (مورد واحد) أو تعاني من فرط التبعية لمصدر طاقي واحد (الغاز الطبيعي) نقطة ضعف حرجة في منظومة الطاقة الأوروبية 24.

على ضوء ما تقدم يتضح لنا جليا مدى ضعف قدرات دول الاتحاد الأوروبي في إنتاج الطاقة الأحفورية (النفط و الغاز)، و ذلك لكون أغلبية البلدان الأوروبية لا تملك ثروات باطنية للطاقة الأحفورية و هو ما يفسر العجز الدائم لدى أغلبية دول الاتحاد في توفير احتياجاتها من الطاقة، و لجوئها إلى الخارج لسد احتياجاتها الطاقوية و تعد روسيا البلد المورد الرئيسي للطاقة لها و عن كان بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر، و هو الأمر الذي يبرز مدى ضعف منظومة الطاقة الأوروبية و تبعيتها للخارج بصفة عامة و روسيا بصفة خاصة.

الفرع الثاني: احتياجات أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي

يلاحظ تزايد اعتماد الاتحاد الأوروبي على استهلاك الوقود الأحفوري بإطراد، إذ تشير توقعات الطلب على الطاقة بأن أكثر من 78% من احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقة، سيكون مصدرها الوقود الأحفوري، و أن حوالي 84% منها سيتم استيرادها من دول نفطية غير أوروبية، بقدر ما ترسم هذه المعطيات صورة متشائمة عن مستقبل أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي فإنها تؤكد مدى الحاجة إلى إعادة بناء أمن الطاقة الأوروبي وفق مقاربة شاملة، تركز على تنشيط دبلوماسية الطاقة و المناخ، و على إقحام مسائل الطاقة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بالتنسيق مع وزراء الخارجية للدول الأعضاء، وعلى السهر على ألا تتعارض الاتفاقيات التي يبرمها مع الأطراف الأجنبية مع سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال أمن الطاقة 25.

و الشيء الملاحظ عندما يتحدث صانعو السياسة و الأكاديميون عن أمن الطاقة الأوروبي، فإنهم عادة ما يشيرون إلى أمن إمدادات الغاز، و هناك العديد من الأسباب لذلك، فعلى مدى العقود الماضية زادت حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي، على عكس النفط و الفحم، حيث كان لأزمة الطاقة في سبعينات القرن الماضي، و الارتفاع الذي سجل في أسعار النفط دور في التوجه الاستهلاكي للطاقة نحو الغاز الطبيعي، لينعزز هذا التوجه بعد الالتزامات المرافقة لبروتوكول كيوتو القاضية بتخفيض نسبة الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون، و يضاف إلى ما سبق التوجه الجديد في أوروبا لاستعمال الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية، حيث تم توليد أكثر من 41% من

الكهرباء سنة 2020 من مصادر غازية، في المقابل تم توليد حوالي 24.3% من محطات الطاقة النووية و التي تناقص عددها لأسباب بيئية²⁶.

و في الواقع، تواجه أوروبا مشكلة مضاعفة؛ فمن ناحية هناك ندرة نسبية - لا تسد الاحتياجات الهائلة لأوروبا - في الفوائض المتوفرة بسرعة في السوق الفورية الدولية للغاز الطبيعي المسال، و من ناحية أخرى، ثمة نقص هيكلية في محطات إعادة التحويل إلى غاز Gasification في أوروبا بحيث تعجز عن استيراد كميات كبيرة من شحنات الغاز الطبيعي المسال، فلم يكن لدى ألمانيا مثلا محطة استيراد واحدة لإعادة التحويل إلى غاز كي تستقبل شحنات الغاز الطبيعي المسال مع اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية؛ إذ كانت معتمدة منذ زمن طويل على الإمدادات المنقولة بالأنابيب من روسيا بنسبة تقارب 55% من واردات ألمانيا من الغاز عام 2021 و على شبكة الغاز الأوروبية؛ لذلك سارعت الدول الأوروبية إلى بناء عدة محطات إعادة تحويل إلى غاز، كما يتضح في الخريطة²⁷.

في الأخير يمكن القول بأن احتياجات دول الأوروبية من الطاقة في تزايد مستمر في ظل الاعتماد على الطاقة الأحفورية في المجال الصناعي، إلى جانب اعتمادها على الغاز في ظل التخلي على الفحم في سبيل التقليل من انبعاث ثاني أكسيد الكربون للحد من التلوث و التغيير المناخي، كما أن العديد من الدول الأوروبية أصبحت تعتمد على الغاز في إنتاج الطاقة الكهربائية، و بالتالي فإن تبعية دول الاتحاد إلى الخارج في مجال الطاقة أصبحت في تزايد متسارع.

المبحث الثاني: انعكاسات الحرب الأوكرانية الروسية على أمن الطاقة الأوروبي و السياسات الأوروبية لمواجهتها

لقد كان للأزمة الأوكرانية منذ بدايتها في 24 فيفري 2022 العديد من الآثار و الانعكاسات التي مست مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية و العسكرية و خاصة الأمن الطاقوي، فقد تأثرت إمدادات الطاقة العالمية بصفة خاصة و إمدادات الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة نتيجة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي على روسيا، و خاصة ما تعلق منها بإقصاء روسيا من النظام العالمي للتعاملات المالية سوفيت، و الذي ردت عليه روسيا بقطع إمدادات الطاقة عن الدول التي لا تدفع مقابل إمداداتها من الطاقة بالعملة الروسية (الروبل).

و أمام هذه التداعيات الخطيرة للأزمة الأوكرانية الروسية على الأمن الطاقوي الأوروبي سارعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تبني العديد من السياسات سواء على مستوى دول الاتحاد أو على المستوى الوطني لمواجهة تلك التأثيرات الخطيرة على أمنها الطاقوي، لذا سنعمد من خلال هذا المبحث إلى بيان أهمية موارد الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية (مطلب أول)، مدى تأثير الحرب الأوكرانية الروسية على الأمن الطاقوي الأوروبي و سياسات مواجهتها (مطلب ثاني).

المطلب الأول: أهمية موارد الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية

لقد لعبت موارد الطاقة دورا بارزا عبر التاريخ في تطور العلاقات الروسية الأوروبية، فروسيا تعتبر عملاق للطاقة لما تملكه إحتياطيات للنفط و الغاز، كما أن روسيا تعتبر أكبر مورد للطاقة للدول الأوروبية و ذلك للجودة العالية لمنتجاتها من الطاقة، كما أن سعر الطاقة الروسية يعتبر الأنسب لدول الاتحاد الأوروبي بفعل القرب الجغرافي بينها مما أدى إلى تخفيض تكاليف نقلها مقارنة مع الدول الأخرى المنتجة للطاقة و التي تكون أعلى من نظيرتها الروسية.

لذلك نجد بأن موارد الطاقة كان لها دور كبير في التحكم في العلاقات الروسية الأوروبية، و ذلك لتوظيف روسيا للطاقة كأحد أدوات سياستها الخارجية تجاه الاتحاد الأوروبي، في ظل سعي الرئيس فلاديمير بوتين منذ تقلده السلطة في روسيا لاستعادة دولته لمكانتها الدولية كقوة عظمى من جديد، و هذا ما سنتناوله من خلال ما يلي:

الفرع الأول: دور روسيا في تحقيق أمن الطاقة الأوروبي

لم تكن العلاقات الروسية - الأوروبية تختلف عما يجري في البيئة الدولية، حيث تلعب الطاقة دورا مهما في مسار العلاقة بين هذين القطبين؛ ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي تعتمد بشكل بالغ الأهمية على موارد الطاقة الروسية²⁸، فالطاقة الروسية تتميز بقلّة التكلفة و الجودة و سهولة النقل بالنسبة لأوروبا، مما جعل دول الاتحاد الأوروبي متمسكة بالتعامل مع روسيا لضمان مصالحها²⁹.

بذلك فقد شكلت موارد الطاقة من النفط و الغاز الطبيعي محورا مهما في الإستراتيجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي بعد العام 2000، لما تتمتع به موارد الطاقة لدى كلا الطرفين، فهي العمود الفقري للاقتصاد الروسي و هي المحور الذي تأسست في ضوئه المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب عام 1951 نواة الاتحاد الأوروبي. ونظرا لتزايد أهمية النفط و الغاز الطبيعي على مستوى العالم اختار صانع القرار السياسي الروسي أن يستعملها كأداة في إستراتيجية بلاده إزاء الدول الأخرى، ولاسيما إزاء دول الجوار القريب و البعيد، وأداة للتأثير في الحلفاء و المنافسين في وقت واحد، فضلا عن نشر نفوذ روسيا في الخارج³⁰.

وبناء على ما تقدم فإن أوروبا تمثل سوق لتصريف إنتاج روسيا من الطاقة، بينما تمثل روسيا مصدر لسد حاجة السوق الأوروبي من الطاقة، فالعلاقة بين الطرفين تتميز بنوع من الاعتماد المتبادل يمكن أن يطلق علي "اعتماد طاقتوي متبادل" يختلف في نطاق و مستوياته و تظهر ملامحه في عدة نقاط تشمل:

- عقود طويلة المدى، تمتد إلى ما بعد 2025 و بعضها إلى ما بعد 2030، بين دول الاتحاد الأوروبي وشركة غاز بروم الروسية بمقدار 180-200 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي و في نفس الوقت تعتمد شركة غاز بروم على السوق الأوروبية بنسبة 70 % من عائدات صادراتها.
- تتسلم دول الاتحاد أكثر من 50 % من إمدادات الطاقة الروسية عبر أوكرانيا كدولة عبور، و في ظل الأزمات الأوكرانية المتتالية يزداد قلق دول الاتحاد من عدم استدامة الإمدادات الطاقوية لها³¹.
- الانقسام في سياسات الطاقة الأوروبية يشجع روسيا في الدخول في علاقات ثنائية مباشرة مع دول الاتحاد لتوقيع صفقات طويلة المدى، و قد ظهر ذلك مع ألمانيا عبر إنشاء أنبوب السيل الشمالي عبر بحر البلطيق إلى ألمانيا مباشرة دون اللجوء لدول العبور مما قلل نسبة الإمدادات لأوروبا عبر دول العبور و خاصة أوكرانيا من 80 % إلى 50%.
- تستخدم روسيا الشركات الكبرى، للطاقة- شركة غاز بروم لإنتاج الغاز وشركة روزنفت لإنتاج البترول- في زيادة تحكمها في سلسلة الطاقة من إنتاج ونقل وتوزيع في أوروبا، بالإضافة إلى شراء عدد كبير من أسهم ملكية البنية التحتية للطاقة في عدد من دول أوروبا الشرقية والوسطى للسيطرة على دول العبور مع محاولة فك الاعتماد على تلك الدول عبر مشاريع أخرى³².

في الأخير يمكن القول بأن العلاقة بين روسيا و الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة هي علاقة اعتماد طاقتوي متبادل، فروسيا تعتبر المورد الرئيسي للطاقة الأحفورية لدول الاتحاد الأوروبي لسد احتياجاته، فالكثير من دول الاتحاد تعتمد على استيراد الطاقة من روسيا لتلبية احتياجاتها من الطاقة على غرار دولة ألمانيا التي تعتبر أكبر اقتصاد أوروبي، فدول الاتحاد الأوروبي تعتمد على الطاقة الروسية و خاصة في مجال الغاز و ذلك للعديد من الاعتبارات منها جودة المنتج الروسي كما أن تكاليف نقل و الغاز الروسي لأوروبا أقل من المصادر الأخرى بسبب القرب الجغرافي بينهما، في حين تعتبر روسيا دول الاتحاد الأوروبي سوقاً لتصريف و بيع منتجاتها من الطاقة الأحفورية.

الفرع الثاني: سياسات الطاقة الروسية في ممارسة النفوذ السياسي و الاقتصادي تجاه الاتحاد الأوروبي

لطالما ظل ملف الطاقة قضية حساسة في العلاقات الروسية – الأوروبية كون أن روسيا تمثل عملاق غازي و نفطي بامتياز في نظر الأوروبيين، و هي دولة أورو – آسيوية ترتبط بمصالح حيوية و إستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي، بالمقابل يسعى الكرملين إلى تعظيم مكاسبه و جعل روسيا تنبؤاً مكانة هامة كلاعب إستراتيجي في أسواق الطاقة و ليس الاكتفاء بمجرد دولة مصدرة لموارد الطاقة، و تقود فعلياً مجموعة المنتجين المستقلين للنفط خارج منظمة أوبك و تستفيد من الشراكة مع أوبك للتأثير على أسعار النفط و بالمقابل أثار عودة روسيا إلى اللعب على مسرح الصراع في أوراسيا تحديات حقيقية للكتلة الأورو-أطلسية³³.

لذلك فإن جيوسياسية الطاقة كانت عنصراً في العلاقات بين روسيا و أوروبا خلال السنوات الأخيرة، فقد أصبح للنفط و الغاز شأن محوري، في أثناء رئاسة فلاديمير بوتين في ولايته الأولى الممتدة من (2000-2008)؛ و ينبثق هذا التطور جزئياً من التغييرات الجارية في قطاع الطاقة الروسي، و خاصة بروز روسيا؛ بوصفها أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، مع إنتاج بلغ في المجموع 607.4 مليارات مكعب عام 2007، و ثاني منتج للنفط بعد المملكة العربية السعودية بإنتاج بلغ 98.9 مليون برميل في اليوم، و علاوة على ذلك، أصبح احتياطي روسيا من النفط و الغاز تحت السيطرة المباشرة للدولة بشكل متزايد، و هذا الأمر غدى مخاوف أوروبا بشأن التلاعب الاستراتيجي بإمدادات الطاقة³⁴.

و قد وظفت روسيا بعض الأساسيات المشتركة في مجال الطاقة، لكي تؤثر على بعض المواقف السياسية المتزامنة مع التوجه الأوروبي، وسيما مع وجود المنافسة في عملية إنتاج الغاز الطبيعي، و تصدير إلى أوروبا، و ذلك من خلال حقول بحر الشمال و البحر النرويجي التي ترتبط بشبكة من خطوط الأنابيب إلى المحطات الطرفية في النرويج التي امتلكت الدور الكبير في عملية توصيل الغاز الطبيعي الذي يمر خطوط أنابيب (Europip)، من منصة في بحر الشمال إلى دورنوم الألمانية، و في الجانب الآخر في مجال استغلال موارد الطاقة تحركت يتنافس الجانب الروسي و النرويجي على السيطرة على موارد الطاقة³⁵.

و لقد كان لانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب على الإرهاب و احتلال أفغانستان و العراق سببا رئيسا في تصاعد النفوذ الروسي في بحر قزوين و إقليم القوقاز بوابة روسيا الأساسية للتعامل مع العالم الخارجي، خاصة جنوب القوقاز المكون من ثلاث جمهوريات هي أرمينيا و جورجيا و أذربيجان و الذي يمثل بوابة كبيرة لمرور إمدادات الطاقة من (النفط و الغاز) المستخرجة من حقول بحر قزوين و آسيا الوسطى إلى أوروبا، لذلك تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها في تلك المنطقة الجيو إستراتيجية عبر خلق مناخات مناسبة من العلاقات الاقتصادية مع دول هذه المناطق، مما جعلها مرتبطة بشكل كبير بالتنافس الروسي الأمريكي حول إقامة مشاريع نقل الطاقة، و كثفت روسيا نشاطاتها الاقتصادية فيما يخص الطاقة، خاصة تلك الاتفاقيات التي عقدها مع كل من أوزبكستان و تركمانستان، مما أعطتها القدرة على تعطيل مشروع نابوكو و احتكار تصدير الطاقة إلى أوروبا³⁶.

المطلب الثاني: مدى تأثير الحرب الأوكرانية الروسية على أمن الطاقة الأوروبي و سياسات مواجهتها

نتيجة للحرب الأوكرانية الروسية تأثرت إمدادات الطاقة على المستوى العالمي بصفة عامة و على مستوى دول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، و بذلك فقد

الفرع الأول: أثر الحرب الأوكرانية الروسية على أمن الطاقة الأوروبي

تلعب أوكرانيا دور مهم في تجارة الطاقة الروسية فهي سوق للغاز الروسي وتمر عبر أنابيبها نحو 80 % من صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، و عسكريا تعد أوكرانيا دولة عازلة وهي موطن لأسطول البحر الأسود الروسي وقد سبق لروسيا أن عملت على منع التقارب الأوكراني مع دول الإتحاد الأوروبي عبر الضغط عليها بعقوبات اقتصادية لاسيما قطع مبيعات الغاز الروسي في عامي 2004 و 2006 مما أدى إلى وقوع البلاد في أزمة اقتصادية خانقة و اضطرت إلى التراجع عن قرارها³⁷.

أبانت الأزمة الأوكرانية على زيادة عدم الموثوقية بروسيا و سياستها الخارجية، و أن الدولة الروسية طالما تحاول إبراز الطاقة كورقة تهديد لأوروبا في أي قضية تشكل خالف مع توجهات السياسة الخارجية الروسية، كما أن الأزمة الأوكرانية قد أظهرت عمق المخاوف الأوروبية المستقبلية من روسيا و قيادتها التي تحمل طموحات استعادوه الدور العالمي، و أنها تعد إمبراطور الغاز العالمي الذي ينبغي أن تستجيب أوروبا لرغباته و طموحاته، لذلك فقد عززت الأزمة عدم الموثوقية بروسيا و عدم بقاء أمن الطاقة الأوروبي يرتهن بإرادة روسيا و رغباتها و توصيتها التي لا تتفق بالضرورة مع التوجهات الأوروبية³⁸.

لقد تفاقمت أزمة الطاقة في أوروبا حيث زادت أسعارها مما زاد من مخاوف هذه الأزمة و عدم قدرة الدول على توفير احتياجات المواطنين و خاصة خلال فصل الشتاء و الحاجة إلى التدفئة و الخوف من الاضطرابات الاجتماعية، مما جعل الدول الأوروبية تبحث عن مصادر جديدة للطاقة³⁹، ففي 23 فيفري 2022 أي عشية انطلاق العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، كانت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا تناهز 87 يورو للميغاوات/ ساعة، لكنها اليوم عادت للتراجع إلى متوسط 55 يورو. و تسبب بقاء مخازن الغاز الطبيعي الأوروبية في مستويات أعلى من المتوقع، و الظروف الجوية المعتدلة، في انخفاض الطلب على الغاز، الأمر الذي حال دون تفاقم أزمة الغاز في أوروبا خلال موسم الشتاء الحالي. و كانت المحاولات الأوروبية لكسر التبعية للغاز الروسي، و تعزيز استثماراتها في البنى التحتية لهذا النوع من الطاقة، بمثابة تطورات هي "الأولى" من نوعها في الأسواق⁴⁰.

صدرت روسيا في عام 2021 ما يقرب 1550 تيراواط/ساعة إلى أوروبا من الغاز، و بعد العقوبات الأوروبية بدأت روسيا بتطبيق شروط جديدة على توريد الغاز لأوروبا كإجراء مضاد. نتيجة لذلك تراجعت الكمية إلى 800 تيراواط/ساعة عام 2022، و قد تراوحت الاستجابة بين الدول المستفيدة من الغاز الروسي بين خفض الطلب على الغاز مثل ألمانيا، و استبدال الغاز الروسي بمصادر أخرى، كالغاز النرويجي أو الغاز الطبيعي المسال أو الفحم، كما حصلت بعض الدول على الغاز من الولايات المتحدة الأمريكية⁴¹.

في الأخير يمكن القول بأن صادرات روسيا من النفط و الغاز إلى الدول الأوروبية قد انخفضت بشكل كبير عن مستوياتها ما قبل الحرب الأوكرانية 2022، بفعل العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأوروبي، إلى جانب قطع روسيا إمدادات الغاز عن بعض الدول الأوروبية بشكل كامل مثل ألمانيا نتيجة سياساتها المعادية لدولة روسيا و دعمها أوكرانيا بالسلاح.

كما أن روسيا الاتحادية فقد لجأت إلى إيجاد أسواق بديلة لتعويض السوق الأوروبية التي خسرتها نتيجة حربها على أوكرانيا، حيث لجأت روسيا إلى تصريف منتجاتها من الطاقة إلى السوق الآسيوية، حيث قامت بإبرام العديد من العقود

و الاتفاقيات مع حليفها التاريخية الصين، إلى جانب دولة الهند، و ذلك لتعويض الخسائر المترتبة على خسارتها للسوق الأوروبية.

الفرع الثاني: السياسات الأوروبية في مواجهة انعكاسات الحرب الأوكرانية الروسية على أمن الطاقة الأوروبي

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات و التدابير في سبيل مواجهة التداعيات الخطيرة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا على أمنها الطاقوية، و تتمثل تلك التدابير و الإجراءات فيما يلي:

أولاً: تنوع مناطق و مصادر الإمداد عبر إيجاد موردين جدد

التنوع أصبح حالة إيديولوجية متكاملة تتفق مع المفهوم الاستراتيجي السائد، لذلك يتحدد الهدف الأول لسياسية الطاقة وإستراتيجيتها في أوروبا، هو العمل من أجل تأمين مصادر مستثمرة و مستقرة تضمن وصول جميع وسائل إنتاج الطاقة من نفط و غاز مع مراعاة الشروط البيئية وتوفير الأمن اللازم للقارة الأوروبية و زيادة القدرة التنافسية لتلك الدول⁴².

إذ أدركت الدول الأوروبية أن روسيا دولة مصدرة غير مضمونة، فهي تستخدم موارد الطاقة كورقة ضغط لتحقيق أهدافها السياسية و الإستراتيجية من خلالها و من ثم، تهدد بقطع إمدادات الطاقة عن الدول التي تعارضها كذلك تهدد برفع الأسعار والسيطرة الكاملة على البنى التحتية مثل ما حدث بشأن قضية أوكرانيا وذلك على الرغم من أن السوق الأوروبية تمثل أكثر من 70% من صادرات روسيا للطاقة لذلك تمثل النظرة الإستراتيجية للطاقة قبل النظرة الاقتصادية في أوروبا⁴³.

و قد تعهد القادة الأوروبيون توحيد جهودهم لتقليل اعتمادهم في مجال الطاقة على روسيا التي خفضت شحنات الغاز، و كشفت المفوضية الأوروبية في 25 جوان 2022 أن هناك 12 دولة في الاتحاد الأوروبي لأزمة الطاقة. من جانب آخر توصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق لزيادة إمدادات الغاز مع إسرائيل و مصر، و تعزيز التعاون مع النرويج، مع مفاوضات مباشرة في مراحلها النهائية مع أذربيجان لإيجاد بدائل لإمدادات الطاقة⁴⁴.

1. **دول حوض قزوين:** تعد منطقة دول حوض قزوين، التي كانت التي كانت تدور في في فلك روسيا ذات مر، و هي بشكل رئيسي: أذربيجان، كازاخستان و تركمانستان) و هي التي حظيت بوجود كميات هائلة من النفط و الغاز الطبيعي فيها إضافة إلى موقعها على مفترق الطرق الاستراتيجي بين الدول الكبرى المستهلكة في أوروبا و شرق آسيا – سوف تكون مصدرا حيويًا للطاقة الأوروبية في المستقبل المنظور؛ و من ثم فإن تأمين الطريق الموثوق بها بسعر معقول، يعد من بين أهم الضرورات الإستراتيجية بالنسبة لأوروبا⁴⁵.

فهناك حزمة من المشاريع القديمة المتجددة لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا من تلك المنطقة، منها مشروع الربط الكهربائي بين تركيا و اليونان و إيطاليا (ITGI)، و خط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي (T AP)، و خط الأنابيب نابوكو. و هذا الأخير هو المشروع الأكثر طموح و كلفة، ينطلق الخط من أذربيجان مروراً بتركيا و بلغاريا و رومانيا و المجر وصولاً لوسط أوروبا، و في مراحل متقدمة من المشروع سنشارك كازاخستان و و تركمانستان و أوزبكستان في توريد الغاز عبر نابوكو⁴⁶.

2. **منطقة الشرق الأوسط:** يعد الشرق الأوسط من بين أكبر مناطق العالم الغنية بالنفط الخام والغاز الطبيعي، و وفقاً للتقديرات الحالية، توجد 81.5% بالمائة من احتياطي النفط الخام الموجودة في العالم في الدول الأعضاء في منظمة أوبك، مع الجزء الأكبر من احتياطي أوبك النفطية في الشرق الأوسط و التي تصل 65.5% من إجمالي أوبك⁴⁷.

و تعد قطر، بوصفها أبرز موردي الغاز الطبيعي المسال في العالم، مركز اهتمام دبلوماسي بارز، وهي تضم ثالث أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، ولديها خطط ذكية لزيادة قدراتها التصديرية بحلول عام 2027. و في المفاوضات الحالية مع الأوروبيين حول إمدادات الغاز الإضافية، ظلت قطر تطالب بأن تكون العقود التي تتضمن توفير كميات كبيرة من إمدادات الغاز اتفاقيات شراء طويلة الأجل مع اشتراط الوجهة؛ إذ كان الأوروبيون، في الماضي، يستغلون انخفاض أسعار السوق الفورية، ويستفيدون من إعادة بيع الكميات الزائدة إلى الأسواق الآسيوية الأكثر ربحية كلما أمكن. ولكن الحكومات الأوروبية تخوض جدالات بأن العقود طويلة الأجل واشترطات الوجهة تتعارض مع السياسة المدببة المتمثلة في تحرير السوق، ومع سياساتها الأحدث المرتبطة بنزع الكربون⁴⁸.

3. **منطقة شمال إفريقيا:** تعد منطقة شمال إفريقيا مصدراً رئيساً للطاقة إذ تتركز فيها أكبر الاحتياطات و الإنتاجية، و تعد منطقة مهمة للاتحاد الأوروبي لتنوع إمداداته من الطاقة، و تضم شمال إفريقيا دولاً منتجة عدة هي: (الجزائر – ليبيا – مصر)، و قد دخلت هذه الدول بعلاقات مع الإتحاد الأوروبي و عن طريق الشراكة الأورو متوسطية التي جعلت من هذه المناطق أكثر جاذبية للاتحاد الأوروبي لضمان أمنها الطاقوي⁴⁹.

فالجزائر على سبيل المثال تزود أوروبا بالغاز عبر ثلاثة أنابيب، الأول نحو إيطاليا و يمر عبر تونس وصولا إلى جزيرة صقلية، و الثاني يصلها بمدينة ألميرية الإسبانية من بلدة بني صاف الساحلية، و الثالث يصلها بإسبانيا مرورا بالأراضي المغربية⁵⁰(هذا الأنبوب توقف الجزائر عن إمداد أوروبا بالغاز عبره نتيجة قطع العلاقات الجزائرية المغربية).

ثانياً: تنويع مصادر الإمداد بالاعتماد على طاقات أخرى (الطاقة المتجددة)

يعد تطوير الطاقة المتجددة أحد أهم الأهداف الإستراتيجية في دول الاتحاد الأوروبي، بغية الوصول إلى نظام طاقة أوروبي أكثر أمناً، و أقل اعتماداً على إمدادات الطاقة الخارجية، إذ يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تنمية مصادر الطاقة المتجددة خلال السنوات القادمة، و للإشارة فلقد تطور الإنتاج الأوروبي للطاقات المتجددة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2013 بصفة ملحوظة بلغت 170%، أي بمعدل نمو سنوي 4.4%، و قد وصل إنتاج الطاقة الأولية في عموم دول الاتحاد الأوروبي عام 2013 مقدار 192 مليون طن معادل نفط من أصل 759 مليون طن معادل نفط، أي ما يعادل 24% من إجمالي الطاقة الكلية⁵¹.

كنتيجة للأزمة الروسية الأوكرانية الأخيرة وإدراكا من الاتحاد الأوروبي لمقدار حاجة موسكو لأموال الغاز الطبيعي ولرغبة أوروبا في الخروج من التبعية لموسكو، وضعت القارة الأوروبية خطة للخروج من النفوذ الروسي، و وضعت المفوضية الأوروبية أكثر من 225 مليار دولار لتحقيق هذه الخطة التي تعتمد بشكل أساسي على التحول لمصادر الطاقة البديلة. و لكنها قد تكون مهمة صعبة، بسبب ضعف البدائل المتاحة و ضيق الوقت لإيجاد البدائل، إلى جانب أن التحول عن الطاقة الروسية يتطلب:

- تغيير نمط الاستهلاك لدى المواطن وهو ما سيحتاج إلى فترة طويلة من الوقت.
- التحول للطاقة البديلة سيحتاج ابتكار تقنيات حديثة وهو ما سيتطلب وقتاً طويلاً وأبحاثاً كثيرة⁵².

أدرك قادة دول الاتحاد الأوروبي نتيجة الأزمة الأوكرانية الروسية 2022 ضرورة التخلي عن الطاقة الروسية، لذلك فقد أعلن القادة عزمهم على إلغاء الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية، وأنها تنوي الاستغناء عنها بداية من العام 2027، وتعتقد الاجتماعات على أعلى المستويات لبحث كيفية تحقيق هذا الهدف، وإطلاق عملية جدية لإعادة صياغة سياسة الطاقة الأوروبية على صعيد أشمل، ولكنها تعي جيداً بأن ذلك لن يتحقق بسهولة إذ تهيمن روسيا على حصة كبيرة من سوق الطاقة في أوروبا، قد قررت كثير من الشركات الأوروبية تجميد استثماراتها و لم تنسحب من السوق الروسية كما فعلت شركة توتال الفرنسية⁵³.

و يمكن القول أن الاستغناء عن الغاز الروسي الذي يشكل 40% من إجمالي واردات الطاقة الأوروبية غير ممكن حالياً و سيستغرق سنوات، وبالتالي ستواجه دول الاتحاد الأوروبي أزمة حقيقية وانقسام حول السرعة التي تنتهي بها الاعتماد على إمدادات الطاقة الروسية⁵⁴.

ثالثاً: الاستغلال العقلاني لمخزونات الطاقة

في سبيل التصدي لتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية 2022 تبنى قادة الاتحاد الأوروبي نهج متكامل و خطة منسقة لمعالجة أزمة توقف إمدادات الغاز الروسية من خلال التزام الوحدات السياسية للكتلة الأوروبية بالاستغلال العقلاني لمخزونات الطاقة الحالية، مع تأمين الجهود لانتقال طاقي سلس للوصول إلى سياسة الطاقة الموحدة على مستوى الاتحاد⁵⁵.

رغم التداعيات الخطيرة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا إلا أن أوروبا تمكنت من تجاوز أزمة الطاقة، و ذلك بعد الاستغلال العقلاني لمخزونات الطاقة فقد قامت بتخفيض بنسبة 15% بداية من 01 أوت 2022 و 31 مارس 2023، مقارنة بالمتوسط في المدة نفسها على مدى الخمس سنوات السابقة، و أدى ذلك إلى إعلان مجموعة من ضوابط الطلب في العواصم الوطنية في فرنسا على سبيل المثال أطفأت السلطات الباريسية أضواء برج إيفل قبل ساعة من المعتاد و انخفضت حرارة أحواض السباحة البلدية بمقدار 1%، و جمدت المدن الألمانية أحواضها، و حظرت البلاد اللوحات الإعلانية المضيئة، و أمرت بإغلاق أجهزة التدفئة في الممرات و الردهات و مداخل المباني العامة⁵⁶.

رابعاً: تبني سياسة تحديد سقف أسعار الغاز

اتفق الوزراء الأوروبيون في يوم 19 ديسمبر 2022 على وضع سقف للأسعار إذ تجاوزت الأسعار 180 يورو/ميجاواط ساعة لمدة ثلاثة أيام، وق جاء ذلك القرار بعد أسابيع من المحادثات و الآراء بشأن ذلك الإجراء الطارئ الذي أحدث انقساماً بين دول الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي تستمر فيه المحاولات الأوروبية في ترويض أزمة الطاقة، وهي أحدث محاولة من جانب 27 دولة في الاتحاد الأوروبي لخفض أسعار الغاز المتفاقمة و تهدئة التضخم الجامح نحو مستويات قياسية، بعد إيقاف روسيا معظم شحنات الغاز إلى أوروبا. و قد أظهرت الوثيقة التي حملت ذلك القرار، أنه يمكن من 15 فيفري 2023، بدء العمل بالحد الأقصى اعتباراً و هو التاريخ الذي سيتم فيه الموافقة على الصفقة رسمياً، و بعد ذلك يمكن أن يدخل حيز من قبل الدولة كتابة التنفيذ⁵⁷.

على ضوء ما تقدم يمكن القول بأنه و على الرغم من التأثير السلبي الذي ترتب على انخفاض إمدادات الطاقة الروسية إلى الدول الأوروبية و ما ترتب عليه من ارتفاع جنوني لأسعار الطاقة، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي و بفعل السياسات التي انتهجتها في مواجهة تلك التداعيات الخطيرة على أمنها الطاقوي تمكنت من كبح تلك التداعيات و المحافظة على أمنها الطاقوي و لو كان بشكل نسبي، على الرغم من التكلفة المالية الكبيرة التي تكبدتها في إيجاد بدائل للطاقة الروسية، كما أن بعض الدول الأوروبية قد تمكنت من التحرر من التبعية لروسيا في مجال الطاقة.

الخاتمة:

لقد ترتب على العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا مع بداية العام 2022 العديد من الانعكاسات الخطيرة على أمن الطاقة الأوروبي، بسبب تخفيض روسيا إمدادات الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي رداً على العقوبات الأوروبية و الأمريكية عليها، و ما نتج عن ذلك من ارتفاع في أسعار الطاقة الاستهلاكية في دول الاتحاد و الذي كان له تأثير مباشر على اقتصاديات الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط و الغاز لروسيا، هاته الأخيرة التي تعتبر المورد الرئيسي لدول الاتحاد الأوروبي لاحتياجاتها من الطاقة، و هو الأمر الذي دفع بدول الاتحاد للعمل بشكل سريع و توحيد الجهود و تكثيفها من أجل الحد من التحديات التي فرضتها العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا على أمن الطاقة لديها، و الذي يواجه بالأساس رهانات و تحديات بسبب نقص مصادر الطاقة لدول المجموعة الأوروبية.

و لقد أثمرت الجهود الأوروبية المبذولة في مواجهة انعكاسات العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا على أمن الطاقة الأوروبي على اتخاذ مجموعة من السياسات و التدابير و الإجراءات: بالاعتماد على تنويع مناطق و مصادر الإمداد عبر إيجاد موردين جدد، و اللجوء إلى موارد الطاقة البديلة و التسيير العقلاني لمخزونات الطاقة الحالية، إلى جانب تسقيف أسعار الغاز. و هي الإجراءات التي أسهمت و لو بشكل نسبي في تجاوز أزمة الطاقة التي شهدتها دول الاتحاد الأوروبي على المدى القريب.

و على ضوء هذه الدراسة فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج و هي:

- تسببت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا 2022 في العديد من الانعكاسات الخطيرة على أمن الطاقة الأوروبي بسبب تخفيض روسيا إمدادات الطاقة المتجهة إلى أوروبا رداً على العقوبات الأمريكية و الأوروبية على روسيا.
- تسبب انخفاض إمدادات الغاز من روسيا إلى دول الاتحاد الأوروبي إلى ارتفاع جنوني و قياسي لسعر الغاز في أوروبا مما كان له العديد من الآثار السلبية على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي لتلك الدول.
- ردت روسيا على العقوبات الاقتصادية الأوروبية و الأمريكية التي فرضت عليها تخفيض إمدادات الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي، و إجبار الدول على دفع تكاليف إمدادها بالغاز بالعملة الروسية و هذا ما أدى إلى العديد من المشاكل بين روسيا و تلك الدول بسبب رفضها دفع التكاليف بالعملة الروسية و لجوء روسيا إلى قطع الغاز عن الدول التي ترفض تسديد التكاليف بعملتها.
- أظهرت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا 2022 مدى ضعف منظومة الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي و مدى تبعيتها للخارج و بصفة خاصة لروسيا.
- اتخذت دول الاتحاد الأوروبي العديد من التدابير و الإجراءات المشتركة: بالاعتماد على تنويع مناطق و مصادر الإمداد عبر إيجاد موردين جدد، و اللجوء إلى موارد الطاقة البديلة و التسيير العقلاني لمخزونات الطاقة الحالية، إلى جانب تسقيف أسعار الغاز مما أدى إلى الحد من التداعيات الخطيرة للأزمة الأوكرانية على أمن الطاقة الأوروبي على المدى القريب.

- ساعدت الأزمة الأوكرانية 2022 دول الإتحاد الأوروبي في تسريع عملية التحرر من التبعية الكبيرة لروسيا في مجال الطاقة و التي كانت تستخدم الطاقة كأداة للضغط و ممارسة النفوذ ضدها.
- و على ضوء هذه الدراسة و النتائج التي تم التوصل إليها فقد توصلنا إلى جملة من التوصيات تتمثل في:
- يجب على دول الإتحاد الأوروبي استغلال انعكاسات الأزمة الأوكرانية الروسية 2022 في سبيل التخلص من التبعية لموارد الطاقة الروسية و التي تستغلها في كل مناسبة كأداة للتهديد و التلويح بقطع الإمدادات عن دول الإتحاد الأوروبي كوسيلة للضغط و إملاء سياستها عليها.
- يجب على دول الإتحاد الأوروبي تكييف منظومة الطاقة لديها و ذلك مع مختلف التطورات و المستجدات الدولية الراهنة، بتنوع علاقاتها مع موردين للطاقة جدد من مناطق أمنة على غرار دول الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا لضمان استقرار في إمدادات بما يحقق أمنها الطاقوي.
- يجب على دول الإتحاد الأوروبي تبني إستراتيجية متنوعة للطاقة لضمان استدامة إمدادات الطاقة و تلبية احتياجاتها منها، إلى جانب ضمان أن تكون تلك المصادر غير ملوثة للبيئة بصفة عامة و المناخ بصفة خاصة.
- يجب على الدول الأوروبية تعزيز تعاونها في مجال الطاقة النووية بتبني سياسة مشتركة للطاقة النووية تتيح لجميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي استغلال مفاعلات الطاقة النووية الموجودة في بعض الدول لتحقيق أمن طاقي أوروبي مشترك.

المراجع:

- 1 عبد القادر دندن، الصعود الصيني و التحدي الطاقوي الأبعاد و الانعكاسات الإقليمية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016 ص 40.
- 2 عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2014، ص 13.
- 3 العربي العربي، أهمية النفط و الغاز في العلاقات الجزائرية – الأوروبية (1956-2013)، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2021، 251.
- 4 نبيل بن حمزة، الأمن الطاقوي الجزائري بين التحديات و البدائل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص الدراسات الإستراتيجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2021/2022، ص 73.
- 5 نورا عبه جي، دور الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية الأوروبية، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، نوفمبر 2021، ص 08.
- 6 زينب عبد الله، أمن الطاقة الصيني و إستراتيجية الصين في السيطرة على مصادر الطاقة، قضايا سياسية، العدد 67، 2021، ص 123، 124.
- 7 فيليب جالكين و كارلو أندريا بولينو، أمن الطاقة و تنوع المحفظة: من منظور المصدرين، مركز الملك عبد الله للدراسات و البحوث البيترولية (كابسارك)، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2020، ص 07.
- 8 محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوروبية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، الأردن، ص 48.
- 9 سوزي رشاد، أمن الطاقة و محاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد 13، يناير 2022، ص 130.
- 10 سوزي رشاد، مرجع سابق، ص 130.
- 11 فيليب جالكين و كارلو أندريا بولينو، مرجع سابق، ص 08.
- 12 نبيل بن حمزة، مرجع سابق، ص 82.

- ¹³ رفيقة بن عيشوبة، مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، مجلة أبحاث، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 453.
- ¹⁴ عواطف مومن، الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات و التحديات، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، المجلد 10، العدد 03، جويلية 2021، ص 124.
- ¹⁵ نورا عبه جي، مرجع سابق، ص 11.
- ¹⁶ نهلة إسماعيل إبراهيم، أثر متغير عامل الطاقة على التنافس الأمريكي – الروسي في أوروبا، مجلة العلوم السياسية، العدد 62، 2021، ص 414.
- ¹⁷ العربي العربي، مرجع سابق، ص 252، 253.
- ¹⁸ محفوظ رسول، الأزمة الأوكرانية و الأمن الطاقوي الروسي – الأوروبي في الفترة 2006-2016، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2017، ص 81.
- ¹⁹ فهم رمل و خولة بوناب، الاتحاد الأوروبي و إشكالية الأمن الطاقوي، مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية، العدد الثالث، مارس 2018، ص 175.
- ²⁰ محفوظ رسول، الأزمة الأوكرانية و الأمن الطاقوي الروسي – الأوروبي في الفترة 2006-2016، مرجع سابق، ص 122، 123.
- ²¹ محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 123.
- ²² رفيقة بن عيشوبة، مرجع سابق، ص 454.
- ²³ عبد الجليل بعاسو، الطاقة و الأمن في الاتحاد الأوروبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم نخصص علاقات دولية – إستراتيجية و مستقبلات، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2020، ص 120.
- ²⁴ عبد الجليل بعاسو، مرجع سابق، ص 121.
- ²⁵ عبد الجليل بعاسو، مرجع سابق، ص 385، 386.
- ²⁶ رفيقة بن عيشوبة، مرجع سابق، ص 454.
- ²⁷ لوران لامبير و إسماعيل عبد الله و أخرون، تحولات سوق الغاز الأوروبية لعام 2022 و الخيارات السياسية لتجارة الطاقة منخفضة الكربون بين الاتحاد الأوروبي و قطر، حكامه ورقة سياسات، المجلد 03، العدد 05، خريف 2022، ص 188.
- ²⁸ محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوروبية، مرجع سابق، ص 07.
- ²⁹ حسن ناصر عبد الحسين الشمري، أثر الطاقة في استعادة المكانة الدولية لروسيا الاتحادية، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 26، العدد 106، 2020، ص 483.
- ³⁰ قاسم محمد عبيد و سينا ميخائيل عيسى، الأبعاد الإستراتيجية للتوجه الطاقوي الروسي اتجاه الاتحاد الأوروبي بعد العام 2000، مجلة المعهد، العدد 01، 2020، ص 26.
- ³¹ سوزي رشاد، مرجع سابق، ص 145.
- ³² سوزي رشاد، مرجع سابق، ص 146.

- 33 عبد الجليل بعاسو، مرجع سابق، ص 161، 162.
- 34 جفري منكوف، أمن الطاقة الأوراسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، دراسات عالمية، العدد 89، ص 15.
- 35 محمد عيسى العيبي و مهند عبد الواحد النداوي، أمن الطاقة في العلاقات الروسية النرويجية، مجلة حمورابي، العدد 38، السنة التاسعة، صيف 2021، ص 196.
- 36 حسن ناصر عبد الحسين الشمري، مرجع سابق، ص 481.
- 37 كوثر عباس الربيعي، الأزمة الأوكرانية و العلاقات الروسية – الأوكرانية التاريخ و الجيوستراتيجية، مشاكل سياسية، العدد 45-46، 2016، ص 156.
- 38 غفران عبد الكريم توفيق، الأزمة الأوكرانية و تداعياتها على أمن الطاقة الروسي – الأوروبي، مجلة كلية الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 4-9، العدد 20، 2023، ص 25.
- 39 عمار علوني، أثر الحرب الروسية الأوكرانية علا الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية و المالية، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص 141.
- 40 العربي الجديد، حرب أوكرانيا تعيد تشكيل سوق الطاقة في أوروبا، تاريخ النشر: 2023/02/24، تاريخ الزيارة: 2023/09/19 الموقع الإلكتروني: <https://www.alaraby.co.uk/economy/>
- 41 نوزاد عبد الرحمن الهيتي و ساره أحمد المهندي، أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية و الأثر على أمن الطاقة في ألمانيا؟، قضايا سياسية، العدد 73، أبريل ماي جوان 2023، ص 223.
- 42 نهلة إسماعيل إبراهيم، مرجع سابق، ص 410.
- 43 نهلة إسماعيل إبراهيم، مرجع سابق، ص 410.
- 44 أسامة فاروق مخيمر، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم و قضايا الأمن بعد الحرب الباردة، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد 17، يناير 2023، ص 28.
- 45 جفري منكوف، مرجع سابق، ص 11.
- 46 نوزاد عبد الرحمن الهيتي و ساره أحمد المهندي، مرجع سابق، ص 227.
- 47 سوزي رشاد، مرجع سابق، ص 140.
- 48 لوران لامبير و إسماعيل عبد الله و آخرون، مرجع سابق، ص 188، 189.
- 49 غفران عبد الكريم توفيق، مرجع سابق، ص 31.
- 50 الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، أمن الطاقة و دوره في تأمين مستقبل الصناعة البترولية، السنة 45، العدد 6-7، العدد جوان – جويلية 2019، ص 12.
- 51 محفوظ رسول، الأزمة الأوكرانية و الأمن الطاقوي الروسي – الأوروبي في الفترة 2006-2016، مرجع سابق، ص 277.
- 52 أحمد سلطان، نصف عام من الحرب في أوكرانيا: ماذا تغير في مشهد الطاقة العالمي، المرصد المصري، تاريخ النشر: 2022/08/31، تاريخ الزيارة: 2023/09/18، الموقع الإلكتروني: <https://marsad.ecss.com.eg/>

⁵³ نهلة الخطيب، تحديات أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية : الحرب الروسية_ الأوكرانية ” نموذجاً ، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 2023/09/12، تاريخ الزيارة: 2023/09/19، الموقع الإلكتروني:

<https://democraticac.de/?p=84622>

⁵⁴ نهلة الخطيب، opcit.

⁵⁵ بلال ضياء الدين قراب و هادية يحيياوي، رهانات الأمن الطاقوي الأوروبي في ظل الأزمة الأوكرانية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة الثامنة، المجلد 08، العدد 02، جويلية 2023، ص 340.

⁵⁶ نوار صبح، عوامل تهدد أمن الطاقة في أوروبا الشتاء المقبل ... إمدادات الغاز بالمقدمة، موقع الطاقة، تاريخ النشر:

<https://attaqa.net>، تاريخ الزيارة: 2023/10/11، الموقع الإلكتروني:

⁵⁷ الاضطراب المرتقب: الأفق المحتملة لأزمة الطاقة في أوروبا عام 2023، انتر ريجونال للتحليلات الإستراتيجية،

تاريخ النشر: 2022/12/26، تاريخ الزيارة: 2023/09/25، الموقع الإلكتروني:

[/https://www.interregional.com](https://www.interregional.com)